

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

### أولاً - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهو يتناول أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. ولا تزال البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تكثف تعاملاتها البناءة مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدورهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وجودها في كوسوفو وفقاً للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل بشكل وثيق مع البعثة.

### ثانياً - التطورات السياسية

٣ - عقب توقيع بريشتينا وبلغراد "الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات" بالأحرف الأولى في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر S/2013/254، الفقرة ٤)، تركزت التطورات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على التنفيذ الأولي للاتفاق.



٤ - وفي بروكسل، أسفرت سلسلة من المشاورات الرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشيتينا، قادها رئيسا الوزراء إيفيكا داتشيتش وهاشم ثاتشي ويسرَّها كاثرين آشتن، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، عن التوصل إلى اتفاق آخر في ٢٢ أيار/مايو بشأن خطة تنفيذ لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ووضعت الخطة خطوات ملموسة ومواعيد زمنية للتنفيذ، بما في ذلك التعديلات الضرورية التي يتعين إدخالها على الأطر القانونية القائمة من أجل التوافق مع إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو، وإدماج الشرطة والهياكل القضائية الصربية، والتحضير للانتخابات المحلية.

٥ - والتقى لاحقا رئيسا الوزراء داتشيتش واثاتشي في بروكسل في ٢٠ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه. وساعد هذان الاجتماعان في تقدم أعمال التنفيذ، خصوصا بشأن الأحكام المتعلقة بالشرطة والقضاء والانتخابات في شمال كوسوفو، وفي المضي قدما في مناقشتها للمسائل المتعلقة بالطاقة والاتصالات. وبموازاة مع ذلك، تفاعل الطرفان فيما بينهما بشكل متواصل على مستوى الخبراء في إطار الأفرقة العاملة المواضيعية. وجرت مناقشات أخرى رفيعة المستوى بشأن التنفيذ خلال زيارة الممثلة السامية آشتن إلى بلغراد وبريشيتينا يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه.

٦ - ونتيجة لهذه الجهود المكثفة، أحرز كلٌّ من الطرفين تقدما في الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وبناء عليه، ناقش المجلس الأوروبي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه في بروكسل التقدم المحرز في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في إطار نظره في الخطوات المقبلة في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بصربيا وكوسوفو. ووافق المجلس على بدء المفاوضات بشأن الانضمام مع صربيا وعقد أول مؤتمر حكومي دولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأذن المجلس أيضا ببدء مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب.

٧ - وفي حزيران/يونيه، اتفق الطرفان على تشكيل فريق الإدارة المكوّن من ممثلين عن بلديات شمال كوسوفو الأربع، الذي سيتولى صياغة مشروع النظام الأساسي لرابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو ويتولى بعض اختصاصاتها بصفة مؤقتة. وتشمل هذه الاختصاصات التنمية الاقتصادية، والتعليم، والصحة، والتخطيط الحضري والريفي، وتمثيل رابطة/جماعة المستقبل إلى حين إنشائها رسميا.

٨ - وأعلنت سلطات كوسوفو أن الانتخابات البلدية، بما في ذلك في شمال كوسوفو، سوف تجري في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووفقا لذلك، بدأت منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا الأعمال التحضيرية بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة بخصوص طرائق إجراء تلك الانتخابات في شمال كوسوفو.

٩ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، صدقت جمعية كوسوفو على الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل بأغلبية فاقت الثلثين وبلغت ٨٤ صوتا مؤيدا، مقابل ثلاثة أصوات معارضة وامتناع عضو واحد عن التصويت. ونظمت حركة فيتافيندوسي المعارضة احتجاجا ضد التصديق على الاتفاق أفيد عن إصابة ١٧ من ضباط شرطة كوسوفو خلاله وإلقاء القبض على أكثر من ٦٠ محتجا. وطبقا لخطة التنفيذ، قدمت سلطات كوسوفو إلى جمعية كوسوفو تعديلات عدة على القوانين المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي، وحقوق الطوائف، والميزانية.

١٠ - وفي ١١ تموز/يوليه، وافقت جمعية كوسوفو على صيغة منقحة من مشروع قانون بشأن العفو يرمي، في جملة أمور، إلى تيسير إدماج موظفي الهياكل الموازية السابقين في النظام القانوني لكوسوفو. وكان مشروع سابق لهذا القانون قد فشل في الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة قبل ذلك بأيام، بعد إبداء مخاوف من احتمال سوء استخدامه سياسيا.

١١ - وإضافة إلى ذلك، وافقت سلطات كوسوفو على تعديل لميزانية كوسوفو لعام ٢٠١٣ ينص على تمويل رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو من خلال صندوق استثماري إنمائي خاص.

١٢ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، قام مجلس القضاء الأعلى الصربي، في سياق تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بإصدار قرار يأمر المحاكم الصربية الثلاث العاملة في شمال كوسوفو (المحكمة العليا، والمحكمة الأساسية، ومحكمة الجench) بالتوقف عن تلقي قضايا جديدة وتسليم القضايا الواردة بعد ١٥ تموز/يوليه. وستقوم هذه المحاكم بتسجيل تلك القضايا الجديدة والاحتفاظ بها إلى حين الاتفاق على إجراءات سليمة لتسليمها إلى السلطات القضائية المعنية، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، عُيّن قائد إقليمي لشرطة كوسوفو للبلديات الشمالية الأربع. وخلال شهر حزيران/يونيه، أُغلقت رسميا ثلاثة مكاتب شرطة تابعة لوزارة الداخلية الصربية في شمال كوسوفو في كل من لبيوسافيتش/ليوسافيك، وزفيتشان، وزويين بوتوك. وأُغلق مكتب الشرطة الصربي الرابع، الواقع في شمال ميتروفيتسا، في ٥ تموز/يوليه.

١٣ - وطبقا لاتفاق بشأن تبادل موظفي اتصال جرى التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نشرت بلغراد وبريشينا موظفي اتصال تابعين لهما في ١٧ حزيران/يونيه. وسيتولى هذان الموظفان، اللذين يقع مقر عملهما في مكتي الاتحاد الأوروبي في كل من

بلغراد وبريشتينا، تيسير إجراء المزيد من الاتصالات بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي.

١٤ - وفي ٩ تموز/يوليه، أعلن مجلس شمال الأطلسي، عقب زيارته إلى كوسوفو في ٣ تموز/يوليه، أن قوة أمن كوسوفو بلغت كامل قدرتها التشغيلية. ووفقاً لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن مهمة قوة أمن كوسوفو ستظل كما هي: القيام بعمليات الحماية المدنية ومساعدة السلطات المدنية في مواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بما في ذلك أعمال البحث والإنقاذ، والتخلص من الأجهزة المتفجرة، وغيرها من مهام المساعدة الإنسانية. وسيواصل الناتو تقديم الدعم لقوة أمن كوسوفو من خلال فريق الناتو للاتصال وإسداء المشورة المنشأ حديثاً. وتظل ولاية القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) - المتمثلة في العمل على توفير بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو وكفالة حرية الحركة للجميع - بلا تغيير.

١٥ - وفي ١ تموز/يوليه، وقّع وزير قوة أمن كوسوفو ووزير دفاع ألبانيا اتفاقاً بشأن الوضع القانوني والإجراءات المتعلقة بالنشر المؤقت لقوة أمن كوسوفو والأفراد العسكريين الألبانيين على أراضي كلٍ من الطرفين.

### ثالثاً - شمال كوسوفو والتطورات الميدانية

١٦ - بينما واصلت بريشتينا وبلغراد مباحثاتهما بشأن تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، واصل الكثير من صرب شمال كوسوفو الإعراب عن معارضتهم للاتفاق.

١٧ - وعقدت الجمعيات البلدية التي ترعاها بلغراد عدداً من الجلسات المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشددةً على أن اتفاق بلغراد وبريشتينا يفتقر إلى الضمانات الكافية لحقوق ومصالح صرب كوسوفو وأنه ينبغي للمحكمة الدستورية الصربية أن تبت في مدى دستورية الاتفاق.

١٨ - وشدّد الزعماء السياسيون الصربيون في شمال كوسوفو على التزامهم بالإعلان الصادر عن التجمع العام الذي جرى في ٢٢ نيسان/أبريل الماضي في شمال ميتروفيتسا احتجاجاً على اتفاق بروكسل المبرم في ١٩ نيسان/أبريل. وكانوا عندئذ قد دعوا إلى إنشاء الجمعية المؤقتة لإقليم كوسوفو وميتوهيا المستقل الخاصة بهم. وبعد عدة تأجيلات، وعلى الرغم من دعوات قيادة بلغراد لصرب شمال كوسوفو إلى تأييد اتفاق بروكسل، افتتحت هذه الجمعية المؤقتة في ٤ تموز/يوليه في زفيتشان. وتشمل هذه الجمعية، التي لم تعترف بها

بلغراد أو سلطات بريشتينا، أعضاء الجمعيات البلدية من البلديات الشمالية الأربع، وعدد صغير من الممثلين من مناطق أخرى في كوسوفو.

١٩ - وعبر صرب كوسوفو المحليون أيضا عن انتقادات بشأن إنشاء فريق الإدارة لتوجيه عملية التحضير لرابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو المستقبلية. فقد أدانت الجمعيتان البلديتان في زفيتشان وليوسافيتش/ليبوسافيك رسميا تعيين فريق الإدارة، بينما احتج ممثلو البلديات من شمال ميتروفيتسا وزوبين بوتوك على التعيين علنا.

٢٠ - وواصلت القيادة الصربية تفاعلها مع ممثلي صرب شمال كوسوفو في إطار جهود التواصل التي تبذلها دعما لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وإضافة إلى الصلات في بلغراد، قام مسؤولون صرب كبار، مثل النائب الأول لرئيس الوزراء، ومدير المكتب الحكومي المعني بكوسوفو وميتوهيا، ووزراء التعليم والصحة والعدل، بزيارة كوسوفو والالتقاء بالممثلين المحليين وموظفي المؤسسات العامة الصربية.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتفظت قوة كوسوفو بحرية الحركة الكاملة في الشمال. واستمر القيام بأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالرصد/التعليم/إسداء المشورة في جميع مراكز شرطة كوسوفو في الشمال، باستثناء زوبين بوتوك. واستمرت أنشطة البعثة المتعلقة بتسيير الدوريات في شمال كوسوفو دون صعوبات كبيرة.

٢٢ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، استطاع موظفو الجمارك وضباط الشرطة في كوسوفو، لأول مرة خلال شهور عديدة، الوصول إلى البوابة ١ في ليبوسافيتش/ليبوسافيك بالطرق البرية، عوضا عن الطائرات المروحية. إلا أن نقل موظفي الجمارك وضباط الشرطة في كوسوفو إلى البوابة ٣١ قرب زوبين بوتوك استمر عن طريق الجو. وبالرغم من ذلك، فقد استمر تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود المتعلق بنقاط العبور بلا مشاكل كبيرة. واستمر أيضا استخدام نقاط العبور غير المصرح بها في الشمال.

٢٣ - واستمر حاجز الطريق عند جسر أوسترليتز في وسط ميتروفيتسا، بالإضافة إلى الحواجز ونقاط التفتيش غير الرسمية التي ما زالت تعرقل المرور. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، بدأ القادة المحليون إزالة حواجز الطرق بين شمال ميتروفيتسا وزفيتشان.

٢٤ - وما زال المكتب الإداري لشمال ميتروفيتسا الذي ترعاه بريشتينا يواجه تحديات في توسيع وممارسة السلطة في شمال ميتروفيتسا. بيد أن المكتب استطاع إتمام عدد من مشاريع التحديد وقدم تبرعات للمدارس المحلية في شمال ميتروفيتسا. ويواصل المكتب تقديم خدمات متنوعة في مجال التوثيق المدني في كوسوفو للسكان المحليين.

٢٥ - وواصلت إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتسا أنشطتها في مجالات الرصد والوساطة والتهريب. وفي إطار هذا الدور التيسيري، عقدت الإدارة اجتماعات لرؤساء شركات المياه والكهرباء من شمال وجنوب ميتروفيتسا لاستكشاف سبل تسوية المنازعات المشتركة والمسائل العملية. وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نظمت الإدارة أيضا اجتماعات لممثلين عن جميع الطوائف من أجل تحسين التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال وجنوب ميتروفيتسا.

٢٦ - واستمر تكييف أنشطة بعثة الأمم المتحدة في منطقة ميتروفيتسا بما يلائم الحالة المتطورة من أجل توفير أقصى دعم ممكن للعمليات السياسية، حيث انصبَّ التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وفي هذا السياق، استمر تعزيز التعاون مع الشركاء الأساسيين في الميدان - قوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بما يكفل تجانس الجهود الجماعية. وتم الانتهاء من تخطيط تنفيذ مشاريع صغيرة النطاق لبناء الثقة وتحقيق المصالحة دعماً لتلك الأهداف التي تسعى البعثة إلى تحقيقها وللعملية السياسية بشكل أعم.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الاضطلاع بدور الوساطة والتيسير في شمال كوسوفو. وبالنظر إلى استمرار مقاطعة مؤسسات كوسوفو من قبل صرب شمال كوسوفو، عملت البعثة كقناة اتصال بين ممثلي البلديات وطوائف الأقليات بغية كفالة توفير الفعال للخدمات العامة والاجتماعية، ويسرت البعثة في بعض الحالات الاتصال المباشر بين الطوائف. واستمرت البعثة في استخدام قدرتها ومواردها للمساعدة في تخفيف التوترات والحوادث. وواصلت العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الآخرين من ذوي الولايات من أجل كفالة اتباع نهج منسق في الشمال.

## رابعاً - الأمن

٢٨ - غلب الهدوء على الحالة الأمنية العامة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث لم يبلغ إلا عن حوادث متفرقة في المناطق المختلطة الأعراق، بيد أن ذلك أيضاً يقوم شاهداً على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للحد من التقلبات على الأرض بينما يسير الحوار السياسي قدماً.

٢٩ - وفي شمال كوسوفو، تراجع الاتجاه المبلغ عنه سابقاً للحوادث التي تنطوي على استخدام أجهزة متفجرة. وانخفض أيضاً عدد الحوادث التي تمس الأقليات على نطاق كوسوفو بأسرها بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستمر الإبلاغ عن الفئات

العادية من الحوادث المتمثلة في حوادث السرقة وتخريب الممتلكات والحرق المتعمد والإشغال غير القانوني للمنازل وغيرها من الجرائم الشائعة في مناطق الأقليات والمناطق المختلطة الأعراق. وأبلغ أيضا عن حالات قطع الأخشاب بصورة غير قانونية. وفي ٧ تموز/يوليه، أصيب عدد من قاطعي الأخشاب أثناء تبادل لإطلاق النار مع أفراد أمن صربيين بالقرب من الحدود الإدارية. وفي ٣٠ أيار/مايو، اعتقلت شرطة كوسوفو في بلدية بودوييفا/بودوييفو اثنين من ألبان كوسوفو يشتبه في تورطهم في عمليات قطع الأخشاب بصورة غير قانونية، ووجهت تهما إليهم. وتصدت شرطة كوسوفو للجرائم التي تمس الأقليات العرقية، مما أدى، في بعض الحالات، إلى اعتقال المشتبه فيهم بشكل سريع.

٣٠ - وخلال تموز/يوليه، أُبلغ عن توترات في شمال ميتروفيتسا حول بناء المساكن للسكان المشردين داخليا من ألبان كوسوفو. وقام صرب كوسوفو، بأعداد مختلفة، باحتجاجات يومية في منطقة برديان/كروي إي فيتاكوت لمنع عمال البناء من دخول الموقع. ولم يبلغ عن أية حوادث خطيرة، وكثفت شرطة كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي وجودها حول المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تصاعدت حدة توترات مماثلة وتحولت إلى أحداث عنف أدت إلى إصابة عدد من الأشخاص (انظر S/2012/72، الفقرة ١٥).

٣١ - وتمت رحلة الحج الصربية السنوية المتعلقة بإحياء يوم القديس فيتوس (فيدوفدان) في كوسوفو في ٢٨ حزيران/يونيه. ووفقا لشرطة كوسوفو، رُشق عدد من الحافلات بالحجارة في ثلاثة حوادث منفصلة وأصيب عدد من الحجاج إصابات طفيفة. وألقى مشتبه فيه مجهول الهوية بالحجارة صوب حافلتين قرب بريشتينا، مما أدى إلى إصابة ستة من الصرب إصابات طفيفة وإلحاق أضرار بالممتلكات. وفي قرية حايفالي/أيفاليا في بريشتينا تفيد مزاعم بأن حجاجا صربيين قاموا بإلقاء الحجارة صوب حافلة أخرى تقل بعض ألبان كوسوفو، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالممتلكات وإصابة سائق الحافلة بجروح طفيفة. وتلقى جميع الضحايا العلاج الطبي وتم الإفراج عنهم. واستجابت شرطة كوسوفو على الفور لهذه الحوادث وساهمت إلى حد بعيد في إدارة الحدث بصورة أكثر سلمية مقارنة بالعام الماضي.

## خامسا - سيادة القانون

٣٢ - واصلت بعثة الأمم المتحدة رصد الأنشطة وممارسة المسؤوليات المتبقية في مجال سيادة القانون والتعاون على المستوى التقني مع وزارتي العدل والشؤون الداخلية في كوسوفو ووزارة العدل في صربيا.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان التي لم تعترف بكوسوفو ومن وزارة العدل الصربية. وما زالت هذه الطلبات ترسل، من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي، إلى وزارة العدل في كوسوفو. وواصلت البعثة أيضا تيسير إصدار أوامر وإشعارات الإلتربول على أساس منتظم.

٣٤ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم وتشجيع إحراز تقدم بشأن الأشخاص المفقودين. ففي ٣١ أيار/مايو، عقد الفريق العامل المعني بالمفقودين دورته العامة الحادية عشرة في بريشتينا، حيث دعا رئيس الفريق، وهو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جميع السلطات إلى التقدم بمعلومات جديدة. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي ٣٠ عملية ميدانية في مناطق بيبا/بيتش، وميتروفيتسا، وسوهاريكا/سوفاريكا، وبريزرين، وغياكوف/داكوفيتسا، وكلينا، وسكندراي/سرييتسا. ونتيجة لذلك، تم استرداد رفات ١٨ شخصا. ولا يزال هناك ١٧٢٦ شخصا مدرجين في قائمة المفقودين خلال الصراع في كوسوفو.

٣٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو والدول غير المعترفة بكوسوفو، من قبيل التصديق على وثائق الحالة المدنية والمعاشات التقاعدية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت طلبات خدمات التصديق التي تقدمها البعثة في المسائل المتعلقة بالمعاشات التقاعدية بشكل كبير، بالرغم من محدودية الموارد المتاحة لدى البعثة لتجهيز هذه الطلبات. وتم الشروع في مناقشات مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد الحلول الممكنة.

٣٦ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أدان فريق مختلط من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة كوسوفو خمسة من المدعى عليهم السبعة في قضية "ميديكوس" المتعلقة بالاتجار في الأعضاء. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي عن فتح تحقيق ضد ثمانية آخرين من المشتبه فيهم، استنادا إلى أدلة تم الكشف عنها خلال المحاكمة.

٣٧ - وفي أواخر أيار/مايو، اعتقلت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو عددا من أعضاء الجماعة المسماة درينيتسا التي اتهمت بارتكاب جرائم ضد السكان المدنيين في مرفق احتجاج تابع لجيش تحرير كوسوفو سابقا في بلدية سكندراي/سرييتسا. وأدت الاعتقالات إلى اندلاع احتجاجات عامة قام بها قدامى المحاربين بجيش تحرير كوسوفو ومؤيدوهم، مناشدة سلطات كوسوفو الإفراج عنهم وإلغاء الولاية التنفيذية لبعثة الاتحاد الأوروبي.

## سادسا - العائدون والطوائف

- ٣٨ - وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو ٣٦ مشردا إلى كوسوفو مقابل ١٥٩ أبلغ عنهم في نفس الفترة من عام ٢٠١٢.
- ٣٩ - وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا بأن ٥٥٧ أسرة مشردة من صرب كوسوفو قد أعربت عن رغبتها في العودة إلى كوسوفو من صربيا، إلى جانب ١٠٧ أسر من الروما والأشكاليا ومصريي كوسوفو من الجبل الأسود و ٤٧ أسرة من الروما والأشكاليا ومصريي كوسوفو من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقدرت المفوضية أن الافتقار إلى الأموال الكافية للإسكان و/أو تخصيص الأراضي ما زالا من بين العقبات الرئيسية في سبيل العودة الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد ١٠٦ ١ أشخاص قسرا إلى كوسوفو من بلدان ثالثة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٣، بمن فيهم ٤٠٦ من أعضاء الطوائف غير الألبانية.
- ٤٠ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم كل من المجتمعات المستقبلية والعائدين في ٢٩ بلدية في جميع أنحاء كوسوفو، في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقرار المجتمع المحلي. ويشمل هذا الدعم توفير أصول تجارية منتجة ومشاريع للتنمية المجتمعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ٦٤ مشروعا من المشاريع التجارية ومشاريع التنمية المجتمعية قيد الإنجاز في كوسوفو لفائدة أعضاء طوائف الصرب والروما والأشكاليا والمصريين والكروات والبوسنيين والغوراني والأتراك والألبان في كوسوفو.
- ٤١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة التبرع بمركبات وحاويات ومعدات تكنولوجيا المعلومات للبلديات والمؤسسات الدينية وجماعات المجتمع المدني في جميع أنحاء كوسوفو.

## سابعا - التراث الثقافي والديني

- ٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وتيسير أنشطتها في كوسوفو. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، زار فريق تفتيش تقني تابع لليونسكو عددا من المواقع التي تتم إعادة تشييدها حاليا في كوسوفو. وقامت اليونسكو، بدعم من الاتحاد الروسي وألبانيا وتركيا، بتيسير ترميم كنيسة انتقال العذراء مريم في دير غراتشانيتسا، وأطلقت دعوة لتقديم العطاءات لترميم حمام غازي محمد باشا في بريزرين، ووقعت عقدا لترميم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في بريزرين. وبدعم من بلغاريا، يجري التخطيط أيضا لترميم نافورات العهد العثماني

في منطقة بريزرين التاريخية. وتم توقيع عقد مع الاتحاد الأوروبي لتحديد أنقاض القلعة الواقعة في نوفوباردا/نوفو برودو التي يعود تاريخها إلى القرون الوسطى.

٤٣ - وواصلت قوة كوسوفو تقديم الحماية الثابتة في دير فيسوكي ديتشاني ونقل المسؤولية الأمنية تدريجياً في بطيركية بيتش إلى شرطة كوسوفو. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة على اتصال وثيق بقوة كوسوفو وشرطة كوسوفو واليونسكو لكفالة سلامة تسليم مسؤوليات الحماية في المواقع الأثرية الصربية.

٤٤ - وتم الانتهاء من تجنيد ضباط الشرطة في وحدة شرطة كوسوفو التي أنشئت مؤخراً لحماية التراث الثقافي في أيار/مايو. وهذه الوحدة المتعددة الأعراق، التي تتألف من ١٩٩ ضابط شرطة ويقودها قائد من صرب كوسوفو، مسؤولة عن ضمان الحماية في ٢٣ موقعا من مواقع الكنيسة الأثرية الصربية والقيام بدوريات منتظمة في ١٦٩ موقعا إضافيا. وقدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التدريب لضباط هذه الوحدة.

٤٥ - وأجّل إنشاء مجالس التراث الثقافي في بريزرين وقرية هوتشا ومادهي/فيليكاهوتشا، على النحو المتوخى في القوانين المتعلقة بمركز بريزرين التاريخي وقرية هوتشا ومادهي/فيليكاهوتشا، بسبب مسائل إجرائية. وفي ١٨ حزيران/يونيه، قامت جمعية لجنة كوسوفو المعنية بحقوق الطوائف والعائدين ومصالحهم بعقد جلسة استماع عامة بشأن تنفيذ هذه القوانين، وحثت بلديتي بريزرين وراهوفيتس/أوراهوفاتس على تنفيذ القوانين بدون مزيد من التأخير. ونتيجة لذلك، أنشئ مجلس للتراث الثقافي في بريزرين في ٢ تموز/يوليه، بينما ما زال إنشاء مجلس للتراث الثقافي في راهوفيتس/أوراهوفاتس مسألة معلقة.

٤٦ - وقام المجلس المعني برصد التنفيذ، الذي أنشئ في شباط/فبراير ٢٠١٣ لإدارة مناطق الحماية حول عدد معين من المواقع الأثرية الصربية، بعقد عدد من الدورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستعرض المجلس عددا من القضايا المتعلقة بصورة رئيسية بالبناء غير القانوني، وأوصى باتخاذ تدابير تصحيحية في بعض مناطق الحماية الخاصة. وقام أيضا بالوساطة بين الكنيسة الأثرية الصربية والمسؤولين المحليين، حسب الاقتضاء.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من ترميم شواهد القبور التي دمرت أو أصيبت بأضرار في كانون الثاني/يناير، في المقابر الأثرية الصربية في ثمان بلديات في مختلف أنحاء كوسوفو بأموال عامة قدمتها سلطات كوسوفو. ونفذت الترميمات بالتنسيق مع الكنيسة الأثرية الصربية والأسر المتضررة.

## ثامنا - حقوق الإنسان

٤٨ - قامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيتيم بيلاي، بزيارة كوسوفو يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه. والتقت خلال هذه الزيارة، التي قامت بها برفقة ممثلي الخاص ومنسق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة ورئيس المكتب المستقل لمفوضية حقوق الإنسان في كوسوفو، بالمسؤولين في كوسوفو وبأمين المظالم، وبعثي المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وقدمت المفوضة السامية تقييما إيجابيا للإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان في كوسوفو، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن إنفاذه ما زال غير كاف. وشددت على أهمية كفالة استقلال الهيئة القضائية، ومعالجة طول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة وتراكم القضايا وانعدام الثقة في السلطة القضائية، وأشارت إلى بعض المسائل المثيرة للقلق، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد قانون العفو. وبينما شجعت المفوضة السامية إدماج منظور حقوق الإنسان في الحوار بين بلغراد وبريشينا، فقد عرضت دعم مكتبها في كوسوفو لكفالة اتساق التشريعات في كوسوفو مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٩ - وفي ١٠ حزيران/يونيه أصدر المكتب المستقل لمفوضية حقوق الإنسان في كوسوفو دراسة بعنوان "شفاء الروح: جبر أضرار ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع المسلح في كوسوفو". وكشفت الدراسة أنه بعد نحو ١٤ عاما من انتهاء النزاع، ما زالت ضحايا العنف الجنسي تعانين من مشاكل اجتماعية ونفسية تتفاقم بفعل الافتقار إلى فرص عمل مدر للدخل وإلى رعاية طبية وعقلية ميسورة التكلفة. ومن بين التوصيات التي اشتملت عليها الدراسة إدراج ضحايا العنف الجنسي المرتكب أثناء النزاع في إطار القانون المتعلق بوضع وحقوق الشهداء والمصابين بعجز والمحاربين القدماء وأعضاء جيش تحرير كوسوفو وضحايا الحرب من المدنيين وأسراهم. وتعمل بعثة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية لتشجيع السلطات في كوسوفو على معالجة المسائل المطروحة في هذه الدراسة.

٥٠ - وواصلت البعثة تعاونها مع مجلس أوروبا في رصد تنفيذ الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية في كوسوفو. وفي أيار/مايو، قدم مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي الاستنتاجات التي خلص إليها مشروع البحث المعنون "التحديات والفرص الرئيسية الماثلة في الطريق إلى تحقيق الفعالية في حماية وتعزيز حقوق الطوائف في كوسوفو". وحددت الدراسة الافتقار إلى الوضوح المؤسسي، وضعف التنسيق وضعف القدرات داخل الحكومة، بوصفها تحديات رئيسية. وتقوم البعثة وشركاؤها باستكشاف السبل الكفيلة بالمساعدة على التصدي لهذه التحديات في المستقبل القريب.

٥١ - وعقب قيام البعثة في شباط/ فبراير ٢٠١٣ بتقديم التقرير المتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كوسوفو للفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧، ما فتئت البعثة تتابع عددا من الطلبات المقدمة من لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل الحصول على معلومات إضافية. وأظهرت سلطات كوسوفو استعدادا أكبر للتعاون مع البعثة في إعداد هذه التقارير.

## تاسعا - ملاحظات

٥٢ - خلال الأشهر الماضية، أفضت الخطوات الإيجابية التي اتخذتها كل من بلغراد وبريشينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقات تاريخية وإحراز تقدم أساسي نحو تطبيع العلاقات. وأرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الأوروبي أثناء اجتماعه المعقود يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، الذي أكد من جديد على المنظور الأوروبي للمنطقة بما يتوافق مع الالتزامات الاستراتيجية الهامة المتعهد بها في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي المعقود في تيسالونيكي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٥٣ - وأشيد مرة أخرى بالقيادة في كل من بريشتينا وبلغراد لما أبدته من التزام جاد ومستمر بهذا الحوار. فبالرغم من التحديات الحتمية، أظهر كلا الجانبين الرؤية والقدرة اللازمتين لتوجيه هذه العملية والاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. وينبغي أن يسهم ذلك في تحسين حياة السكان المحليين في صربيا وكوسوفو وزيادة الاستقرار في المنطقة.

٥٤ - وعلى النحو المبين في التقرير، ما زال تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين بلغراد وبريشينا في شمال كوسوفو يشكل تحديا رئيسيا. وتظل مشاركة بلغراد العمل مع صرب كوسوفو في هذا الصدد ذات أهمية. وينبغي استكمال هذه الجهود من خلال تواصل بريشتينا مع السكان المحليين وطمأنتهم. ومن أجل تجنب التوترات وتحقيق النجاح، من المهم أن يعتبر صرب كوسوفو المحليين أنفسهم أصحاب مصلحة في هذه العملية. ومن دواعي سروري أن بعثة الأمم المتحدة تقوم بمضاعفة جهودها والعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن القضايا الرئيسية في الميدان.

٥٥ - ومن الضروري أيضا أن يواصل الوجود الدولي في كوسوفو تعزيز التعاون المتبادل من أجل المساعدة على تهيئة الظروف الملائمة للمراحل المقبلة والأكثر صعوبة من تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وأود أن أثنى على ممثلي الخاص وقادة البعثات الدولية الأخرى في الميدان لمواصلتهم العمل الدؤوب لضمان وحدة الهدف.

٥٦ - ويظل دعم المجتمع الدولي للأطراف وانخراطه في كوسوفو أمرا ضروريا. وإضافة إلى الدعم التشغيلي الذي يقدمه المجتمع الدولي للعملية السياسية والتنفيذ العملي للاتفاقات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي، فمن المهم أيضا أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بتلبية احتياجات جميع الطوائف في كوسوفو، والنهوض بالمصالحة والمساعدة على تضييد جراح الصراع الماضي. وينبغي أن تبقى تركات النزاع التي لم تسو بعد، بما في ذلك حالات الأشخاص المفقودين التي لم تحل ومحاسبة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب وغير ذلك من الأعمال الإجرامية، في مقدمة الأولويات. وأدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين في كوسوفو إلى مضاعفة جهودهم مرة ثانية بغية تسريع وتيرة التقدم في هذه المجالات.

٥٧ - وأشكر ممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادته الفعالة والتطلعية لبعثة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الهامة من العمل المشترك بين الأطراف، وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي البعثة على تفانيهم في الاضطلاع بمهام البعثة دعما للعملية السياسية ككل، وإلى جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة على مساهمتهم في توطيد السلام والاستقرار في كوسوفو.

٥٨ - وأعرب أيضا عن امتناني لشركاء البعثة في الميدان منذ زمن بعيد، مثل الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو/حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إسهامهم وتعاونهم مع البعثة.

## المرفق الأول

## تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

## ١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون واستمرت في أداء مهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وانتهى البت في واحدة من قضايا جرائم الحرب البارزة، بينما يجري النظر في قضيتين أخريين. وأثار اعتقال سبعة أشخاص مشتبه بارتكابهم جرائم حرب ينتمون إلى ما يسمى مجموعة درينيتسا ردود فعل قوية في أوساط رابطات قدماء المحاربين والسياسيين على السواء. وأدانت هيئة مختلطة مؤلفة من قاض محلي واثنين من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية خمسة أشخاص في قضية "ميديكوس" المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وصدر الحكم بعدة عقوبات سجنية شديدة في قضايا تتعلق بالفساد والقتل. وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات عملها بموجب ولايتها بالتحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وعُززت فرقة العمل الخاصة من الناحيتين المؤسسية والتشغيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي مستعدة لتيسير تنفيذه في مجال سيادة القانون. وهناك تقدم في تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود، وندار نقاط العبور الست جميعها بروح من التعاون الجيد.

## ٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٣

## لمحة عامة

عُقد الاجتماع الدوري لمجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون، المؤلف من ممثلي سلطات كوسوفو ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو/مكتب ممثلة الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، في ٢٣ أيار/مايو في مبنى مكتب الاتحاد الأوروبي في بريشتينا. ويظل المجلس المنتدى الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في مجال سيادة القانون بين الاتحاد الأوروبي وسلطات كوسوفو. وخلال الاجتماع، اعتمد المجلس وثيقة دروس مستفادة بشأن أول انتقال من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سلطات كوسوفو، وهو

انتقال مركز الاستخبارات المالية، وناقش تنفيذ غير ذلك من خرائط الطريق، مثل إنشاء وحدة مرافقة السجناء في شمال كوسوفو، ووحدة حماية الشهود في كوسوفو. وكلف المجلس الخبراء من الجانبين بوضع خرائط طريق جديدة، ووافق على مجموعة مؤشرات قياس الفساد التي قدمتها بعثة الاتحاد الأوروبي.

وفي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، قام رئيس البعثة بزيارة بلغراد، حيث عقد اجتماعات مع رئيس الوزراء إيفيكا داتشيتش ومسؤولين حكوميين آخرين. وخلال تلك الاجتماعات، شدد المسؤولون الصرب على أهمية دور بعثة الاتحاد الأوروبي وشجعوا على تعزيز التعاون.

### جرائم الحرب

في ١٧ نيسان/أبريل، أصدرت هيئة من ثلاثة من قضاة البعثة في المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا حكماً ببراءة يوفيككا ديانوفيتش من جريمة الاغتصاب باعتبارها جريمة حرب. وحُكم ببراءة دوردي بويكوفيتش، وهو أحد المدعى عليهم، من تهمة ارتكاب جرائم حرب، ولكن أصدر في حقه حكم بالسجن سنة وستة أشهر مع وقف التنفيذ لامتلاك أسلحة أو السيطرة عليها أو حيازتها أو استخدامها بدون إذن.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، بدأت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي واحد واثنين من قضاة البعثة الجلسة الافتتاحية لإعادة محاكمة فاتمير ليماي ومن معه (قضية جرائم الحرب في كليتشكا). وفي ١٩ نيسان/أبريل، أصدر قاضي البعثة الذي ترأس الهيئة أمراً بتمديد الإقامة الجبرية في حق المدعى عليهم العشرة جميعاً حتى ١٩ حزيران/يونيه. وإثر ذلك، أعيد فاتمير ليماي ومن معه إلى الإقامة الجبرية لمدة شهرين إضافيين. وفي ٤ تموز/يوليه، أمرت هيئة محكمة بريشتينا الابتدائية بالإفراج عن جميع المدعى عليهم العشرة من الإقامة الجبرية، ولكن محكمة الاستئناف أمرت مرة أخرى في ١٥ تموز/يوليه بوضعهم رهن الإقامة الجبرية.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، شرع المدعون العامون التابعون للبعثة رسمياً في التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في ميا وما جاورها في بلدية غياكوفافا/دياكوفيتسا. وحتى الآن، حدد المدعون العامون هوية نحو ٢٠ متهما يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب ضد سكان كوسوفو الألبان، بما في ذلك قتل ٣٧٢ ضحية.

وفي ٢٣ أيار/مايو، اعتقلت شرطة البعثة، بالتنسيق مع شرطة كوسوفو، سبعة أشخاص (منهم سفير كوسوفو لدى ألبانيا، سليمان سليمي، وعمدة سكندراي/سرييتسا، سامي لوشتاكو) بتهم جرائم حرب ارتكبت في مركز احتجاز تابع لجيش تحرير كوسوفو

(قضية "مجموعة درينيتسا"). وفي ٢٤ أيار/مايو، أمر قاض تابع للبعثة في محكمة بريشتينا الابتدائية بوضعهم جميعا رهن الإقامة الجبرية لمدة شهر واحد. وفي ١ حزيران/يونيه، غيرت محكمة الاستئناف في بريشتينا هذا القرار إلى أمر بالحبس الاحتياطي. ويتمثل السبب الرئيسي للأمر بالحبس الاحتياطي في خطر عرقلة الإجراءات الجنائية من خلال التأثير على الشهود.

وفي ٧ حزيران/يونيه، صدر حكم في قضية جرائم الحرب البارزة المتعلقة بما يسمى "مجموعة لابي". وحكمت هيئة مؤلفة من قاض محلي واثنين من قضاة البعثة على لطيف غاشي (العضو الحالي في البرلمان) بالسجن ست سنوات، في حين صدر حکمان على المدعى عليهما الآخرين، وهما نظيف محمدي ورستم مصطفى، بالسجن ثلاث سنوات وأربع سنوات على التوالي.

وفي ٤ حزيران/يونيه، أُلقت شرطة البعثة القبض على شوقي حسيني المتهم بالاغتصاب باعتباره جريمة حرب، وهو الآن رهن الحبس الاحتياطي.

وتتواصل محاكمة ثابت غيتسي ومن معه بتهم ارتكاب جرائم الحرب. وقد اعتُقل المدعى عليهم الثلاثة جميعا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهم الآن رهن الإقامة الجبرية. وهم متهمون بقتل اثنين من ألبان كوسوفو خلال النزاع في عام ١٩٩٩.

### الجريمة المنظمة والفساد

في ١٧ نيسان/أبريل، قدمت البعثة لائحة اتهام ضد أحد ألبان كوسوفو بدعوى توزيع وبيع المخدرات بدون إذن، والتورط في الجريمة المنظمة، وحيازة أسلحة بدون إذن. واعتُقل المتهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في إطار عملية مشتركة بين البعثة وشرطة كوسوفو.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدمت البعثة لائحة اتهام في محكمة بريزن الابتدائية ضد شخص متهم بالتورط في الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين. واعتُقل المدعى عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في إطار عملية مشتركة بين البعثة وشرطة كوسوفو. ويُدعى أيضا أنه عضو رئيسي ومنظم في جماعة إجرامية عبر وطنية تعمل في جميع أنحاء منطقة البلقان، وكذلك في تركيا وهنغاريا والنمسا وإيطاليا وسلوفينيا وكرواتيا وفرنسا وألمانيا واليونان والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. واعتُقل المدعى عليه أثناء ما سُمِّيَ عملية "فيماثو"، التي نفذت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تحت مظلة مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول). وخلال تلك العملية، اعتُقل ١٠٣ من المشتبه فيهم في ١٠ بلدان وأجريت ١١٧ من عمليات التفتيش. واعتُقل أيضا ثلاثة أشخاص في كوسوفو في نفس يوم العمل

الأوروبي المشترك، وسبق ذلك اعتقال ١٢ شخصا آخرين من نفس الشبكة الإجرامية في كوسوفو عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وقُدِّمت لوائح اتهام ضد ثلاثة مدعى عليهم آخرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، أصدر قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي أمرا بالإقامة الجبرية لمدة شهر واحد ضد خمسة من المشتبه بهم، وأمر خمسة آخرين بالحضور إلى مركز الشرطة مرة في الأسبوع لمدة شهر. ويجري التحقيق مع المشتبه فيهم، الذين اعتُقلوا خلال عملية قادتها شرطة كوسوفو، لتورطهم في الفساد والجريمة المنظمة في جملة أمور. وتعلق الادعاءات ضدّهم بتقديم عرض غير مشروع لشراء أراض باعتهها وكالة الخصخصة في كوسوفو عام ٢٠٠٩.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أدانت هيئة مختلطة مؤلفة من قاض محلي واحد واثنين من قضاة البعثة في محكمة بريشتينا الابتدائية خمسة أشخاص في قضية ميديكوس. وأدين لظفي درويشي بالتورط في الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص، وحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات. وحكم على ابنه أربان درويشي بالسجن سبع سنوات وثلاثة أشهر. وحكم على المدعى عليهم الثلاثة الآخرين بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات<sup>(١)</sup>. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أصدر مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو أمرا بالتحقيق مع ٨ مشتبه في تورطهم في الجريمة المنظمة، والاتجار بالأشخاص، وإلحاق الأذى البدني الشديد، وإساءة استغلال منصب سلطة رسمي، والغش، والمتاجرة بالنفوذ. ولهذه التحقيقات صلة بقضية ميديكوس، وهي تقوم على أساس الاشتباه في مشاركة المشتبه فيهم في ارتكاب جرائم خطيرة، تتمثل في الاتجار بالأشخاص بغرض سرقة الأعضاء البشرية، أو التصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة لفائدة أفراد المجموعة الإجرامية المنظمة المسؤولة عن ارتكاب هذه الجرائم.

وفي ٥ حزيران/يونيه، نفذت شرطة البعثة وشرطة كوسوفو عملية تفتيش مشتركة بشأن ما يسمى قضية جوازات السفر. وصدر الأمر بالتفتيش في إطار التحقيق في قضية سرقة مبلغ ١,٤ مليون يورو التي وقعت في سياق عقد يتعلق بجوازات سفر بخاصية الاستدلال الأحيائي في وزارة الشؤون الداخلية. ووُسِّع نطاق التحقيق الجاري ليشمل سبع تم جديدة وسبعة مدعى عليهم جددًا. ويجري الآن التحقيق مع المدعى عليهم بشأن التورط في الجريمة المنظمة وغسل الأموال في جملة أمور.

(١) بمجرد الإعلان عن الحكم، أعلن كل من الدفاع والادعاء استئنافه.

وفي ٧ أيار/مايو، اعتقلت شرطة البعثة ناصر كلمندي، الهارب من العدالة في البوسنة والهرسك. وكانت شرطة كوسوفو قد اعتقلته في السابق، ولكنها اضطرت إلى الإفراج عنه بعد ٤٨ ساعة لعدم وجود اتفاق لتسليم المحرمين بين كوسوفو والبوسنة والهرسك. وفي ٩ أيار/مايو، وُضع كلمندي في الحبس الاحتياطي. وفي ١٣ أيار/مايو، حكمت هيئة من ثلاثة قضاة من كوسوفو على ابنه إلفيس كلمندي، الذي لاحقه فريق مختلط من المدعين العامين التابعين للبعثة والمدعين العامين المحليين، بالسجن أربع سنوات بتهمة محاولة القتل العمد في البوسنة والهرسك.

وفي ٢٣ أيار/مايو، أصدرت هيئة من ثلاثة قضاة يرأسها قاض تابع للبعثة حكماً على الرئيس السابق لفرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمكتب الادعاء الخاص لكوسوفو، نظمي مصطفى، بالسجن خمس سنوات بتهمة الفساد. وصدرت في حق شركائه في التهمة أحكام بالسجن تتراوح مدتها بين ستة أشهر وأربع سنوات.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أصدرت هيئة مختلطة مؤلفة من قاض محلي واحد واثنين من قضاة البعثة حكماً بالسجن ١١ سنة وستة أشهر على كولا بوكا (وهو قاض سابق)، وحكما بالسجن سنة ونصفاً على عبد الله روباوي بتهمة الفساد.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، حكم على إيلير تولاي (الأمين الدائم لوزارة الصحة سابقاً) بالسجن ١٨ شهراً لضلوعه في ما يسمى قضية وزارة الصحة، وتمت تبرئة بويار بوكوشي (نائب رئيس الوزراء السابق).

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، حكمت هيئة من قضاة البعثة وقضاة كوسوفو ببراءة خمسة مدعى عليهم في ما يسمى قضية هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بكوسوفو. وكان المدعى عليهم متهمين بإساءة استغلال منصب رسمي في جملة أمور.

وفي اليوم نفسه، قبلت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة محليين من محكمة بريشتينا الابتدائية رسمياً ثلاثة من اتفاقات الإقرار بالذنب في إحدى قضايا تهريب المهاجرين، وأقر مدعى عليه رابع بذنبه أمام المحكمة. وتتعلق جميع التهم بتهريب المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومحاوله القيام بذلك بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. وتمت تبرئة مدعى عليه واحد بينما صدرت ضد الثلاثة الآخرين أحكام بالسجن تتراوح مدتها بين ١٦ و ٢٢ شهراً. واعتُقل جان آخر له صلة بهذه القضية في ألبانيا عام ٢٠١٢ وسُلم إلى الولايات المتحدة، حيث أقر أيضاً بذنبه. وأجرى الملاحقة القضائية في هذه القضية فريق مختلط مؤلف من مدع عام تابع للبعثة ومدع عام محلي من مكتب الادعاء العام في بريشتينا.

## قضايا رئيسية أخرى

في ٢٣ أيار/مايو، أصدرت محكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكماً في قضية قتل عمد. فقد حكم قضاة البعثة الثلاثة على أغرون مفتاري بالسجن ١١ سنة لقتله رجلاً عمره ٢٣ عاماً في ميتروفيتسا.

وواصلت هيئة مؤلفة من اثنين من قضاة البعثة وقاضٍ محلي واحد محاكمة فالون يشاري ومن معه. وتشمل القضية عدة متهمين وتتعلق بتهم الإرهاب ذات الصلة بالمجمات التي سُنت ضد الصرب في عام ٢٠١٢ في نقطة العبور القريبة من دوبروسين، على بعد حوالي ١٣ كيلومتراً من غييلان/غنييلان.

وفي ٥ حزيران/يونيه، برأت هيئة مختلطة من قضاة البعثة وقضاة كوسوفو جميع المدعى عليهم الخمسة في ما يسمى قضية شبكة البلقان للتحقيقات الإخبارية (BIRN)، التي تعرضت فيها حياة أحد الصحفيين للتهديد. وكان كل من سامي لوشتاكو ورجب هوتي وعوني عزمي ورضا حيدري وقاني محمدي متهمين بانتهاك المساواة في المركز بين المقيمين في كوسوفو وتوجيه تهديدات.

وفي اليوم نفسه، أصدرت هيئة من ثلاثة من قضاة البعثة في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكماً في قضية القتل العمد المتعلقة بغوجولي ومن معه. وتمت تبرئة واحد من المدعى عليهم، في حين صدرت ضد الثلاثة الآخرين أحكام بالسجن تتراوح مدتها بين سنة واحدة و ٢٠ سنة.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتقلت شرطة كوسوفو اثنين من المشتبه فيهم في التحقيق في مقتل بالوش سوكولي في عام ١٩٩٩. ويُدعى أن سوكولي، الذي كان من ذوي الإعاقة، اختُطف من منزله وعُثر عليه لاحقاً ميتاً في منطقة بيبا/بيتش. وبيّن تشريح الجثة الذي أُجري في قسم الطب الشرعي وجود دلائل على الإصابة بطلقة نارية. ويقوم فريق مختلط من المدعين العامين التابعين للبعثة وكوسوفو بالتحقيق في هذه القضية.

وفي ٣ تموز/يوليه، أقر ناظم بالاتسا أنه مذنب بارتكاب القتل العمد المشدد، ومن المقرر الإعلان عن الحكم في ١٩ تموز/يوليه.

## فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات

واصلت بنشاط فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات أعمالها التنفيذية المتصلة بالتحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الذي أعده المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتى، بعنوان "المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع

بالأعضاء البشرية في كوسوفو". وشملت هذه الجرائم المدعى ارتكابها جرائم اختطاف واحتجاز وإساءة معاملة وقتل، وكذلك ادعاءات باستئصال أعضاء بشرية والاتجار بها، والتي تناولتها وسائط الإعلام على نطاق واسع.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة العمل تعاونها القوي مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في المنطقة، وهو تعاون أثمر إحراز تقدم جيد في أنشطة التحقيق والتنفيذ التي تضطلع بها فرقة العمل. وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تركزت الأنشطة على العمل مع الأطراف المتضررة، والمجني عليهم فرادى وجماعات، من أجل جمع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق.

وفيما يتعلق بالملاك الوظيفي، انضم موظفون آخرون إلى فرقة العمل، من بينهم موظفان تنفيذيان إضافيان وموظف إداري إضافي واحد. وجميعهم موظفون أساسيون لكفالة توفير الدعم اللوجستي اللازم لتحركات الموظفين المكثفة في الوقت الراهن ولكي يتسنى لفرقة العمل القيام على نحو فعال بجمع المعلومات التي تحصل عليها من مقابلاتها مع الشهود وتحليلها وتجهيزها.

وخلال الربع الأخير، واصل المدعي العام الرئيسي، كلينت وليامسون، القيام بزياراته لكفالة الاستمرار في تلقي الدعم السياسي والتنفيذي من الحكومات والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية. ففي أواخر نيسان/أبريل، سافر إلى كوسوفو حيث عقد اجتماعات مع نائب رئيس الوزراء ووزير العدل، خير الدين كوتشي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فريد ظريف، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، صامويل زبوغار، وكذلك كبار مسؤولي بعثة الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وجدّد نائب رئيس الوزراء كوتشي التأكيد على دعم كوسوفو لإجراء تحقيق جنائي كامل تحت رعاية فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات.

وتوجّه وليسامون أيضا إلى بلغراد في أواخر نيسان/أبريل، حيث اجتمع مع رئيس الوزراء إيفيكا داتشيتش، والمدعي العام لجرائم الحرب، فلاديمير فوكتشيفيتش، والرابطة المحلية للأشخاص المفقودين. وأكد رئيس الوزراء دعمه ودعم سائر المؤسسات الحكومية لفرقة العمل الخاصة. وأشار وليامسون إلى أنه يتمتع بعلاقة تعاون قوي مع مدعي صربيا العام لجرائم الحرب، وأعاد تأكيد أن فرقة العمل تنظر في مجموعة من الجرائم المرتكبة، تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الاتجار بالأعضاء البشرية. وخلال اجتماع مشحون بالعواطف لكنه ظل إيجابيا عُقد مع ممثلي الرابطة المحلية للأشخاص المفقودين، تطرّق وليامسون إلى ولاية

فرقة العمل وأبدى اهتمامه بالسعي إلى تسوية أكبر عدد ممكن من القضايا. وتوجه وليسامون بالشكر إلى الرابطة على الدعم الذي قدمته والإرادة التي أبدتها لتشجيع أعضائها على التقدم بأنفسهم إلى فرقة العمل والتعاون معها.

### حقوق الملكية

عقدت لجنة المطالبات المتعلقة بالمتلكات في كوسوفو دورة واحدة. وبّت في ٦٦٧ مطالبة تتعلق أساساً بمتلكات قدمتها جماعات عرقية مختلفة. وبلغ العدد الكلي للمطالبات التي بّنت فيها اللجنة ٣٨ ٠٨٩ مطالبة، بينما لا يزال يتعين تسوية ٤ ٣٥٥ مطالبة.

وفي الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تلّقت هيئة الطعون التابعة لوكالة كوسوفو للمتلكات ٤١ طعناً جديداً وبّنت في ٣٧ طعناً.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا ٣٠٦ قرارات في القضايا المعروضة على هيئات المحاكمة. وأغلقت الدائرة الخاصة أيضاً ملفات ٣٢ قضية من قضايا قوائم العمال (تضم ٨١٩ شكوى فردية من العمال) وانتهت من البتّ في ٦٥ قضية على مستوى هيئة الاستئناف.

### التشريعات

في ٦ حزيران/يونيه، صوت برلمان كوسوفو على سحب مشروع القانون المتعلق باعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي قد أشارت إلى أن القانون المذكور يتنافى مع أفضل الممارسات الأوروبية في هذا الصدد ودعت إلى تعديله.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان بأغلبية الثلثين قانوناً بشأن التصديق على "الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات".

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أقرت السلطات في بريشتينا مشروع قانون العفو. وقد نُوقش هذا القانون في الجلسة العامة للبرلمان في ٤ تموز/يوليه لكنه لم يحصل على عدد الأصوات اللازم لإقراره فأعيد لإدخال تعديلات عليه. وفي ٥ تموز/يوليه، أقرت السلطات نسخة جديدة من القانون. وفي ١١ تموز/يوليه، أقر برلمان كوسوفو القانون أخيراً. ويمثل هذا القانون خطوة أساسية صوب تنفيذ اتفاق الحوار.

## مسائل أساسية أخرى

أثار اعتقال سبعة أشخاص بتهمة جرائم حرب يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ووضعهم لاحقاً رهن الإقامة الجبرية بأمر أصدره قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٤ أيار/مايو، ردود فعل متنوعة. فقد ذكرت تقارير إعلامية أن الأشخاص المعتقلين، المعروفين بـ "مجموعة ديرينيتسا"، كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في منطقة درينيتسا إبان نزاع كوسوفو والأحداث التي أعقبته. وفي ردّ قوي على الاعتقالات، دعا عدد من رابطات المحاربين القدماء إلى إنهاء ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي ٢٧ أيار/مايو، نظمت الرابطات مظاهرة احتجاجية شارك فيها نحو ٥٠٠٠ شخص وانتهت في أجواء سلمية. وعلى الصعيد السياسي، انتقدت حركة فيتافيندوسي الاعتقالات انتقاداً شديداً وجّدت التأكيد على موقفها المعارض لاستمرار الحضور الدولي في كوسوفو، الذي تعتبره انتهاكاً لسيادة كوسوفو. وأصدرت وزارة الخارجية بياناً أعربت فيه عن اعتقادها ببراءة أحد المتهمين. وانتقد أيضاً رئيس برلمان كوسوفو وعدد من أعضائه علناً بعثة الاتحاد الأوروبي وقالوا إنها ليست محايدة.

وذكرت سلطات كوسوفو أنها تؤمن "بالنضال النزيه الذي يخوضه قادة جيش تحرير كوسوفو والمقاتلون في صفوفه، وكفاح كوسوفو من أجل الحرية والاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية وتوثيق الشراكات مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي". وردّت الأحزاب السياسية في معظمها (حزب كوسوفو الديمقراطي والرابطة الديمقراطية لكوسوفو والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو) ما ورد في ذلك البيان مُعربة عن إيمانها بأن "حرب جيش تحرير كوسوفو حرب عادلة وبأن الأشخاص المتهمين أبرياء". وقد أخذت محكمة الاستئناف البيانات العامة المتعلقة بالقضية السالفة الذكر في الحسبان عند إصدار حكمها في ٣١ أيار/مايو. وبشكل أكثر تحديداً، قضت المحكمة أن "البيانات العامة ذات الطبيعة الانتقادية" ترقى إلى مستوى "التدخل غير الدستوري في القضاء" وأنها تشكّل "محاولات غير مقبولة لتخويف المدعين العامّين والقضاة الذين يتولون القضية".

ولم تقع أثناء الاحتفالات بيوم فيدوفدان (يوم القديس فيتوس) في ٢٨ حزيران/يونيه سوى حوادث أمنية طفيفة. وقد حضر الاحتفالات الدينية في غازمستان نحو ٣٠٠٠ شخص. أما حادثاً رشق حافلات تقلّ حجّاجاً وحافلة خدمة عادية تقلّ ركاباً من ألبان كوسوفو بالحجارة فإنهما يدعوان للأسف، إلا أن ردّ شرطة كوسوفو على ذلك كان مناسباً. وقد عملت بعثة الاتحاد الأوروبي مع شرطة كوسوفو لكفالة إقامة الاحتفالات في أجواء آمنة ومأمونة وضمان احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية.

وتجري عملية تسليم المسؤولية عن بطريركية بيبا/بيتش، وعُقد عدد من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين تخلّلت شهر حزيران/يونيه. وتتولى شرطة كوسوفو، بالتشاور

مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، المسؤولية عن استعراض تقييم التهديدات، ويُستند إلى هذا الاستعراض في تحديد مستويات موارد شرطة كوسوفو.

## الشمال

فيما يتعلق بالحوادث الأمنية، ما لبثت ندرة وقوعها النسبي أن قُوطعت، في خضم التطورات السياسية، في مناسبتين. ففي ١٦ نيسان/أبريل أُطلق مجهولون النار على مبنى في منطقة زوبين بوتوك حيث مقر محطة "كولاشين" الإذاعية المحلية وحيث يقيم مالكها. وفي ١٨ حزيران/يونيه، رمى مشتبه فيهم مجهولون جهازا متفجرا غير محدد في حي يقع شمال مدينة ميتروفيتسا حيث ألحق أضرارا بثلاث سيارات ونوافذ المباني المجاورة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

## تنفيذ الحوار

يسير المشروع الشامل لتنفيذ اتفاق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشيتينا بشأن دفاتر السجل المدني بوتيرة عادية دون أي صعوبات كبرى. ففي ٥ نيسان/أبريل، عُقد الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة توجيه المشروع في نيش، شمال صربيا، لكي يتسنى للأطراف كافة الاتفاق على تعزيز القدرات المتاحة للمشروع وتمديد فترته. وأُتفق على تعيين ٤٠ موظفا إضافيا وإضافة نوبة ثانية لمدة ٥ ساعات عمل في اليوم. ومن المتوقع أن يكتمل هذا المشروع، الذي تشارك في إنجازه بعثة الاتحاد الأوروبي ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومجلس اللاجئين الدانمركي وأفرقة من كوسوفو وصربيا، في منتصف آذار/مارس ٢٠١٤. وخلال نيسان/أبريل، انصب تركيز المشروع على دفاتر السجل المدني لبريشيتينا وبودوييفا/بودوييفو. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، ركز المشروع على بلديات بودوييفا/بودوييفو، وغيبيلان/غنييلان، وكامينيتسا. وبناء على طلب من وفد صربيا، أصبحت بعثة الاتحاد الأوروبي تقدم الآن أسبوعيا شهادات تصديق متى توافر العدد الكافي من دفاتر السجل المدني الجاهزة للتصديق عليها (نحو ١٨٠ دفترا). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدّقت البعثة على ما مجموعه ٢٩٣٢ دفترا. وبذلك أصبح مجموع الدفاتر التي سُلمت إلى أصحابها ٧٧٠ ٤ دفترا. وقد اكتملت جميع الأعمال التحضيرية لبدء عملية إعداد مجلدات سميكة الأغلفة لنسخ دفاتر السجل المدني المصدّق عليها.

ويقدّم أيضا تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود. فجميع نقاط العبور الست تجري إدارتها بروح من التعاون الجيد. وإضافة إلى ذلك، تُعقد اجتماعات محلية (أسبوعية) وأخرى إقليمية (شهرية) تمشيا مع خطة العمل والتناوب في المواقع بين كوسوفو وصربيا. وتمثل إحدى النقاط الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال في التزام الجانبين بتطبيق تدابير تخفيف

حركة المرور لموسم الصيف المزدحم. وفي ٥ حزيران/يونيه، تم التوصل إلى اتفاق على مواءمة الخطط التشغيلية. وسيكفل الجانبان تيسير حركة المسافرين، بينما ستُسهّم حملة إعلامية في إبلاغ المسافرين بأن بإمكانهم استخدام نقطة موتيفودا العبورية (البوابة ٤ سابقا) بديلا عن الانتظار لوقت طويل في نقطة ميردارا العبورية (البوابة ٣ سابقا).

وتناول اجتماع لفريق التنفيذ عُقد في بروكسل في ٢٥ نيسان/أبريل عددا من المسائل، شملت نقاط العبور الدائمة والحالة الراهنة لنقاط العبور المؤقتة وإجراءات حماية صحة النبات والإجراءات البيطرية، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتنفيذ اتفاق حرية التنقل.

ويُنفَّذ اتفاق حرية التنقل تنفيذا كاملا في نقاط العبور في الجزء الجنوبي من كوسوفو.

واعتبارا من ٢٠ حزيران/يونيه، اختتمت إدارة جمارك وضباط شرطة كوسوفو بنجاح عمليات تناوب أفرادها يوميا على المهام برّا باتجاه نقطة رودنيتسا/باينيا العبورية (البوابة ١ سابقا). إلا أن عمليات التناوب باتجاه نقطة بارنيك/تاباليي العبورية (البوابة ٣١ سابقا) لا تزال تُنفَّذ بطائرات هليكوبتر.

وقد تحقّق ممثلو بعثة الاتحاد الأوروبي من إغلاق مباني وزارة الداخلية الصربية في ليويسافيتش/ليوسافيك يوم ١٤ حزيران/يونيه، وفي زفيتشان يوم ٢١ حزيران/يونيه، وفي زوبين بوتوك يوم ٢٦ حزيران/يونيه. وتحقّقت البعثة من إغلاق مباني وزارة الداخلية الصربية في شمال ميتروفيتسا في ٥ تموز/يوليه. وفي حزيران/يونيه أيضا، تقلّد قائد الشرطة الإقليمي الجديد لشمال كوسوفو منصبه، وفقا للاتفاق المبرم بين بلغراد وبريشتينا بشأن تطبيع العلاقات.

وفيما يتعلق بإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، تواصل بريشتينا توجيه طلبات الحصول على هذه المساعدة إلى بلغراد بواسطة بعثة الاتحاد الأوروبي. بيد أن بلغراد لم توجّه إلى بريشتينا، منذ دخول الإجراءات حيز النفاذ، إلا طلبا واحدا بواسطة البعثة. وعلاوة على ذلك، لم تردّ بلغراد على أي طلب من بريشتينا منذ دخول الإجراءات حيز النفاذ في ٢٠ آذار/مارس.

**صدر بموافقة بيرند بوركهارت**

**رئيس البعثة**

## المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة والعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة  
للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣)

## عنصر الشرطة

العدد	البلد
١	كرواتيا
١	ألمانيا
١	هنغاريا
١	إيطاليا
١	الاتحاد الروسي
١	تركيا
١	أوكرانيا*
٧	المجموع

\* مستشار شرطة أقدم.

## عنصر الاتصال العسكري

العدد	البلد
١	الجمهورية التشيكية
١	النرويج
١	جمهورية مولدوفا
١	بولندا
١	البرتغال*
١	رومانيا
١	تركيا
٢	أوكرانيا
٩	المجموع

\* كبير ضباط الاتصال العسكري.

